مقدّمة الطبعة العربيّة

مدخل

يتمحور كتاب «المعاينة الجمهور- الفلسطينيّون في الأرشيفات العسكريّة الإسرائيليّة» حول التاريخ الفلسطينيّ - البصريّ والمكتوب- الموجود في الأرشيفات العسكريّة في إسرائيل. وهو يتابع، من جهة، كيفيّة جمع هذا التاريخ، والذي جرى عمومًا بالقوّة (الغَنْم، والنهب، وجمع المعلومات لغايات السيطرة والمراقبة)، وإدارته وحفظه والسيطرة عليه بوساطة منظومات قمعيّة في داخل الأرشيفات الكولونياليّة، من الجهة الأخرى. ويشمل الميكانيزم الكولونياليّ الرقابة وتقييد الكشف والمعاينة، والشطب وإخفاء المعلومات والسيطرة على هوية المخوّلين بمعاينة هذه المواد، ودمغ الملكية على موادّ محتلة وإخضاعها لقوانين الدولة المحتلّة ولمعايير ونُظُم الأرشيفات الإسرائيليّة، والتفسير والتصنيف المغرضيْن، إلى جانب محاولة السيطرة على رواية/ تاريخ الشعب الخاضع للاحتلال. ويتطرّق الكتاب إلى فصول مختلفة من التاريخ الكولونياليّ، وكيفية قيام الأجهزة والمنظمات المؤسّساتية اليهوديّة قبل قيام الدولة، بجمع المعلومات المتعلّقة بالشعب والبلدات الفلسطينيّة، لأغراض الاحتلال

والسيطرة، ومن بعدها تلك المتعلّقة بالناس/ الأراضي المحتلة، وبكيفيّة إدارة هذه المواد في الأرشيف الكولونياليّ، بغية تكريس قوّة ورواية الدولة المحتلّة. زدْ على ذلك أنّ الكتاب يُبيّن جانبًا آخر من الميكانيزم الكولونياليّ، وكيفيّة قيام الدولة الكولونياليّة بتملّك ثروات الطرف الخاضع لسيطرتها، وإخفائها عن الحيّز العام بواسطة منظومات متطوّرة، مُخضعة إيّاها للخَفارة النفعيّة، من خلال محو هويّتها الأصليّة وتفسيرها بما يضمن هيمنة رواية المحتلّ وحدها. إضافةً إلى ذلك، فإنّها تمارس الرقابة والتقييد على المواد التي نتجت في هذه الأجهزة اليهوديّة/ الإسرائيليّة، والتي بوسعها أن تفضي إلى رواية بديلة لتلك الإسرائيليّة الرسميّة. فوكلاء السيّد المهيمن (المؤسّساتي والكولونياليّ)، ومن بينهم الأرشيف الذي سأتناوله بتوسّع والمتحف (Small 2011; Edwards and Mead 2013) يؤدون دورًا مهماً في كتابة الماضي، إلى جانب تأثيرهم على الرّاهن والمستقبل (ibid; Derrida 1998; Stoler 2002; Anderson 2006 [1983]; Small 2011). وفي الوقت الذي تقوم الأرشيفات الكولونياليّة في الغرب، غالبًا، بتكريس الماضي الكولونياليّ، والمتاحف بتكريس الكنوز الثقافيّة الخاصّة بالمحتلّ، فإنّ الأرشيفات الكولونياليّة في إسرائيل تجمع وتخزّن المعارف المتعلّقة بالتاريخ الكولونياليّ وتاريخ الأصلانيّين الذي وقع غنيمة. ورغم أنّ حجم ونطاق الأرشيفات الكولونياليّة أكبر بمضامينها ومحتوياتها الخاضعة لسيطرتها من أرشيفات كولونياليّة أخرى في الغرب، إلّا أنّ خصال هذه الأرشيفات تشابه بقدر كبير خصال الأرشيفات الكولونياليّة الأخرى.

حظيت الأرشيفات الكولونياليّة بأبحاث واسعة، وخصوصًا لكونها أرشيفات توثّق شكل وكيفيّة سيطرة المحتلّ الكولونياليّ على الخاضع للاحتلال من الناحية

الجسديّة الملموسة: القمع، الفصل الإثنيّ، التطهير العرقيّ، المجازر، وما شابه (مثلا، Pugliese 2007, Dritsas and Haig 2014, Elkins 2005, 2015, Weld 2014). وقد خضعت للبحث، أيضًا، من المنظور المتعلّق بمنظومات وأجهزة السيطرة على الوعي والإدراك – مثلا، إعادة هيكلة صورة المحتلّ والخاضع للاحتلال بما يتلاءم والمعتقدات الكولونياليّة الغربيّة (ينظر مثلا سيلع 2000، Meselas 1997; 2007. Stoler 2002, 2011; McEwan2003; Steele 2010; Rawlings 2015; Shepard 2015).

في الكتاب الأول الذي نشرتُه، التصوير في فلسطين/ أرض إسرائيل في سنوات الثلاثين والأربعين (سيلع، ٢٠٠٠، فيما يلي: التصوير في فلسطين)، والذي صدر برفقة المعرض الذي جرى في متحف هرتسليا للفن المعاصر، تناولت الوسائل والطرق التي نشأ من خلالها التصوير الكولونياليّ، وهو التصوير الذي خضع لسيطرة وبلورة الجهات المؤسّساتية المدنيّة قبل قيام إسرائيل. كان لهذه المؤسّسات دور مهم في بلورة صورة المستوطن الصهيونيّ في مقابل الفلسطينيّ الأصلانيّ، وهي صور وتصويرات أثّرت على تمثّلات الصراع القوميّ الإسرائيليّ– الفلسطينيّ لسنوات طويلة، إلى جانب أثرها على الوعيّ الجمعيّ. وتطرّق الكتاب والمعرض، أيضًا، ولأوّل مرة، إلى شكل عرض الاحتلال الكولونياليّ الذي صُبغ بأطياف أخلاقيّة مُلطّفة. وفي كُتيّب ستة أيام وأربعون سنة أخرى (سيلع ٢٠٠٧، فيما يلي: ستة أيام)، الذي نشرته برفقة المعرض الذي كنتُ قيّمة عليه في متحف بيتح تكفا للفنون، تطرّقت أيضًا إلى شكل السيطرة على التمثيلات البصريّة، ولكن في هذه المرّة من طرف جهات مؤسّساتيّة إسرائيليّة، وكاستمرار مباشر للدعاية الترويجيّة (بروپَـغندا) التي تطوّرت قبل إقامة دولة إسرائيل. وقد أشار الكتابان إلى كيفيّة

قيام جهات رسميّة بفرض موتيفات قوميّة كولونياليّة عبر وسائط بصريّة في أعقاب حرب ١٩٦٧؛ مثال ذلك أنّ الاحتلال (في الضفة الغربيّة والقدس وقطاع غزة وهضبة الجولان) أخلاقيّ ولا تنحصر فوائده في صالح المحتلّ فقط، بل تصبّ في صالح الخاضع للاحتلال أيضًا، وأنّ الحقّ التاريخيّ على الأرض يعود للشعب اليهوديّ، وكلّ ذلك من خلال التنكّر لحقوق الكيان الفلسطينيّ الأصلانيّ. وكشف هذان المشروعان عن كيفيّة قيام أجهزة رسميّة إسرائيليّة ويهوديّة بإخضاع الحقل البصريّ والأرشيفات الحافظة للمعرفة التاريخيّة والبصريّة، لمنفعة رسميّة كولونياليّة. وقد تطرّقا أيضًا إلى أنّ هذين المجالَيْن - البصريّ والأرشيفيّ - يشكّلان جزءًا من جهاز أكبر وأكثر تركيبًا، ينشغل في هيكلة الهوية والوعي، وكيفية استخدامهما كأدوات بيد قوى خارجيّة. هذان المجالان ليسا حياديّيْن، وهما مرتبطان بنوع ما من الخطاب/ التفسيرات/ السيطرة، التي تشحنهما بالمعاني، ولذلك يجب تفحّصهما نسبة إلى كيفيّة استخدامهما (في سياق التصوير، يُنظر مثلًا Solomon-Godeaou 1991). ولا يتوقف الأمر عند هذا الحدّ؛ فتمثيلات المحتلّ مقابل الخاضع للاحتلال تُغرق الحيّز العام، ما يفضي في النهاية إلى تغلغلها في داخل الحيّز الخاصّ وتبنّي الفرد لها.

تتطرّق مقالات أخرى نشرتها، هي الأخرى، إلى كيفيّة ارتباط الأرشيفات المؤسّساتيّة في دولة إسرائيل - المدنيّة والعسكريّة - بمنظومة إيديولوجيّة تشحنها بالمعاني. ما أقصده بذلك، أنّ شكل بنائها وأدائها وجمعها وتصنيفها وحفظها للمواد، وسياسة الكشف عنها أو إخضاعها للرقابة، كلّها مُسيّرة من الإيديولوجية الرسميّة، وهي تخدم المعايير والغايات والقيم التي تقف في صلب هذه الإيديولوجيّة، وتمدّ لها يد

العون في هيكلة وبناء رموزها ولغتها. هذه الأرشيفات مُجنّدة لصالح المنفعة المؤسّساتيّة، وهي تساعدها على بلورة الرأي العام والمواقف والمضامين والمعتقدات والوعي. وهي خاضعة لسيطرة السيّد المطلقة، وتشكّل لبنة واحدة ضمن بُنيان كبير ومُنظّم وأكثر ترتيبًا، يتبع لمنظومة سيطرة تُشرف على منظومة إنتاج المعاني. وعليه، تتحوّل هذه الأرشيفات، وكما سأوضح بإسهاب، إلى مراكز إنتاج للمعرفة ذاتها لا مراكز لحفظها فقط (Stoler 2002, 107; Sela 2015). وعليه، يجب الكشف عن علاقات المعرفة/القوة الحاكمة التي تنعكس فيها عبر السيطرة على المعلومات والمعرفة (المصدر السابق، ٨٩)، وخصوصًا لكونها «مرنة» وديناميكيّة (Dritsas and Haig 2014, 38).

يُوسّع كتاب لمعاينة الجمهور دائرة البحث حول شكل تشييد وأداء منظومات بلورة الوعي والإدراك، بوسائل بصريّة وأرشيفيّة، وحول إنتاج أو محو المعرفة والسيطرة عليها، وحول أشكال أداء المنظومات الكولونياليّة المتعلّقة بممارسة القوّة. وقد تطرّق البحثان السابقان (التصوير في فلسطين وستة أيام) إلى شكل بلورة وعي الاحتلال الكولونياليّ وشكل الخاضع للاحتلال (الإنسان وممتلكاته)، بوسائط بصريّة. وقد قام البحث الحالي الذي نُشر لأوّل مرة بالعبريّة عام ٢٠٠٩، بتوسيع حيّز النقاش نحو أبعاد إضافيّة: السيطرة الكولونياليّة على هيكلة المعرفة الخاصة بالخاضع للاحتلال (الفلسطينيّ) وتنظيمه (regimentation) لصالح غايات المحتلّ (الإسرائيليّ)، والعلاقات الكولونياليّة كما تنعكس في أرشيف المحتلّ. ويتطرّق البحث كذلك، ولأوّل مرّة، إلى التصوير العسكريّ الإسرائيليّ الخاضع لغايات الاحتلال والسيطرة والمراقبة. يتجسّد أحد المواضيع المركزيّة المطروحة في الكتاب في غَنْم (أخذ الغنائم) ونهب الكنوز الثقافيّة والتاريخيّة الفلسطينيّة، مثل التصاوير

والأشرطة السينمائيّة والأغراض الفنيّة والوثائق والمكتبات، على امتداد القرن العشرين، وإحكام القبضة عليها في أرشيف المحتلّ. تخضع هذه الكنوز الثقافيّة والتاريخيّة لسيطرة منظومة قمعيّة من السيطرة الكولونياليّة. ولا يكتفي الكتاب بتبيان كيفيّة قيام إسرائيل بإخفاء الكنوز الفلسطينيّة من الحيّز، بوسائل ملموسة (غنم المواد وأخذها)، بل يشير إلى قيامها بذلك عبر منظومات إدارة وسيطرة صارمة مثل القوانين والنُظم وسبل العمل والمعايير والأنظمة الخاصّة بالأرشيف. إسرائيل تخاف من الرواية الفلسطينيّة، أو من أيّ مادّة يمكن أن تدعم الرواية الفلسطينيّة، حتى لو أنتج هذه المادة أو صوّرها أو كتبها يهود/ إسرائيليّون، وهي تستثمر جهودًا جمّة في إخفائها من الحيّز. زِدْ على ذلك أنّ المواد التي ينتجها فلسطينيّون، تعكس – كما أسلفنا– الوضع الكولونياليّ عبر ما تراه عينا الخاضع للاحتلال. وهي تعكس كذلك وضع التمرّد (rebellion) كما أسماه Albert Memmi (٢٠٠٣)، الذي يحارب فيه الخاضع للاحتلال من أجل هُويته، ويُشيّد حكايته الخاصّة (Myth). لكن، ولكونها أرشيفات التابع، فإنّها تخضع بشدّة للتقييدات والمحو ولقوانين رقابة صارمة، فيما تُقمع تفسيراتها وتخضع سلبية للمضامين الصهيونيّة (يُنظر أيضًا، Sela 2017).

كان جيش عَميت أوّل من تناول بتوسّع مسألة غَنْم إسرائيل للكنوز الفلسطينيّة. وقد تطرّق إلى الشكل المنهجيّ الذي أُخِذت به المكتبات الفلسطينيّة أثناء النكبة في القدس (عَميت ٢٠٠٦، ٢٠١٤). سبق ذلك نقاش قصير حول مصادرة أرشيف «بيت الشرق» في القدس، التي شملت بالأساس ملفاتٍ وخرائطَ (وموادّ بصريّة أيضًا)، بعد فترة قصيرة من الاستيلاء عليه (Nassar 2001). في عام ٢٠٠٩، نشرتُ لأوّل مرة – كما سبق أن تقدّم– كتاب لمعاينة الجمهور الذي تمحور حول أخذ الغنائم ونهب الكنوز

البصريّة والتاريخيّة، من مطلع القرن العشرين وحتى بيت الشرق (٢٠٠١). في تلك الفترة كُشف في الأرشيفات العسكريّة في إسرائيل عن موادّ يعود أصلها بالأساس إلى النصف الأول من القرن العشرين، ولذلك تركّز الكتاب في الكنوز التي أُخذت في فلسطين قبل وأثناء وبعد النكبة بقليل، وبالأساس الكنوز الصوريّة. بعد ذلك تطرّقت أبحاث عديدة نشرتها (سيلع ٢٠١٢، Sela 2014 [2015], 2017,2017b) إلى الغنائم التي أُخِذت بالأساس من بيروت وبيت الشرق. إلى جانب ذلك، تطرّق باحثون آخرون وسينمائيون إلى عمليات السطو والنهب التي حصلت في بيروت (Hassan 2004; Masalha 2012, 145-147; Sleiman 2016). ويكشف فيلم نهب وإخفاء – الأرشيفات الفلسطينيّة في إسرائيل (٢٠١٧) الذي أخرجته، عن هذه المسائل بتوسّع كبير. وبناء عليه، عندما توجّهت إليّ د. هنيدة غانم، من مركز مدار الفلسطينيّ للدراسات الإسرائيليّة، باقتراح نشر الكتاب بالعربيّة، وجدت من المناسب ألّا أكتفي بتضمينه خلاصاتي الأولى التي نشرتها عام ٢٠٠٩ (مع بعض التحديثات المتعلّقة بها)، بل بأن أضمّنه، أيضًا، الخُلاصات الأحدث (Sela 2017a, 2017b) ومن ضمنها نتائج جديدة غير منشورة، تشمل الأرشيفات التي غُنمت في بيروت. ويذهب الكتاب قدمًا نحو نشر تصاوير تُنشر لأوّل مرة منذ غنمها، وهي صور من أرشيف التصوير التابع لقسم الثقافة الفنيّة لدى «م. ت. ف.»، التي عملتُ فترة طويلة على فتحها. وتنضمّ هي أيضًا إلى مخزون ما نعرفه بخصوص طرق عمل قسم الثقافة الفنيّة التابع لـ«م. ت. ف.». ويشير بحثي، أيضًا، إلى غنْم موادّ أخرى من قسم الثقافة الفنيّة: أرشيف صور تاريخيّة، يشمل أرشيف الأونروا الذي جرى إيداعه لدى «القسم»، وفساتين وأغراض فنيّة. لكنّ هذه كلّها ما تزال مغلقة في الأرشيف الإسرائيليّ، على ما يبدو.

وكما أسلفنا، يُكثّف الكتاب أيضًا من المعلومات والمعرفة المتعلّقة بالأبعاد الماديّة الملموسة للاحتلال والتاريخ الكولونياليّيْن. ففيما تطرّقت أبحاث مختلفة، أساسًا، إلى توثيق انتهاكات حقوق الإنسان في إسرائيل (مثلا، چينزبورچ) والتنكيل المنهجيّ بالفلسطينيّين على مرّ نحو سبعين عامًا، مثل الحواجز وهدم البيوت والقمع العسكريّ والاغتيالات وغيرها، فإنّ الكتاب يتطرّق إلى بُعديْن ملموسيْن مركزيْن لم يجرِ التطرق إليهما إلّا قليلًا:

١. كيفيّة جُهوزيّة المحتلّ للاحتلال الماديّ الملموس، مثل: طرق جمع المعلومات عن الفلسطينيّين، من ملفات القرى والمسوحات والصور الجويّة وجمع المعلومات حول الفلسطينيّين الذين انخرطوا في صفوف المقاومة الفلسطينيّة قبل عام ١٩٤٨.

٢. النتائج الماديّة الملموسة للاحتلال الكولونياليّ، مثل التطهير العرقيّ والحكم العسكريّ ومنع عودة السكان الفلسطينيّين إلى بيوتهم وأراضيهم.

وعليه، يصف الكتاب طرق ممارسة المنظومات العسكريّة للقوّة من أبعاد مختلفة: ممارسات القوى للحصول على موادّ بصريّة وغيرها؛ ممارسات القوى بخصوص تقييد المواد ومنع الكشف عنها في الحيّز العام؛ وممارسات القوى الموثّقة ضدّ السكّان الفلسطينيّين. وتطرّق لُبّ الكتاب، بما يحويه من نصوص وصور، أساسًا، إلى النوعيْن الأوّليْن من ممارسة القوة، مع أنّه يحوي أيضًا صورًا توثّق ممارسات القوة الجسديّة ضدّ السكّان الفلسطينيّين.

تُنشر في الكتاب، أيضًا، مناظر من فلسطين، كما التقطها مصوّرون مختلفون قبل أو أثناء أو بعد النكبة بقليل، غالبيّتهم من الفلسطينيّين، مع أنّ بعضهم من اليهود والأجانب، أو موادّ تاريخيّة، لم يتبقَّ منها إلّا القليل من التوثيق. في الكتاب أيضًا صور وتصاوير وموادّ أُخذت كغنيمة من أرشيفات كانت تنشط في بيروت. كل هذه المواد مجتمعة كانت مخفية تحت مقصّ الرقيب لسنوات طويلة، ولم تعد إلى الحيّز العام بغالبيتها إلّا بعد مسار قضائيّ وبمساعدة الفاعليّة البحثيّة. التاريخ الإسرائيليّ يُدرّس في المدارس الفلسطينيّة في إسرائيل، فيما لا يجري تدريس التاريخ الفلسطينيّ – المكتوب والبصريّ – في المدارس الإسرائيليّة، وغالبية الإسرائيليّين لا يبصرون ولا يدركون هذا التاريخ. إسرائيل تخشى الرواية والتاريخ الفلسطينيّيْن وتستثمر جهودًا جبّارة من أجل إخفائهما ومحوهما أو إعادة كتابتهما لصالح الرواية الرسميّة الصهيونيّة/ الإسرائيليّة، بوسائل عديدة (يُنظر مثلا إلى الأبحاث التي تتطرّق إلى تمثُّلات الصراع الفلسطينيّ – الإسرائيليّ في كتب التدريس في إسرائيل، (بوديه ٢٠٠٠؛ Naveh 2010; Peled-Elhanan 2013). وكما أسلفنا، فإنّ المواد التي أنتجتها القوى اليهوديّة/ الإسرائيليّة التي تصف التاريخ الفلسطينيّ، أو التي جُمعت لأغراض استخباراتيّة، تخضع كلّها لجهاز قمعيّ قوامه السيطرة والمحو وإعادة الكتابة. هكذا الحال، مثلًا، مع الموادّ الأرشيفيّة التي تصف المجزرة التي ارتكبتها قوات عسكريّة يهوديّة في دير ياسين، والتي وثقتها قوّات يهوديّة وسلّمها إلى الأرشيفات العسكريّة مئير پَـعيل، وهو عقيد (كولونيل) في الجيش الإسرائيليّ: فهي تخضع للرقابة ومغلقة أمام المعاينة والكشف. ويأتي هذا رغم أنّه كان من المفترض أن يُكشف عنها وفقًا لقانون

الأرشيفات ١٩٥٥،[١] ووفقما جاء في موقع أرشيف الجيش الإسرائيليّ والجهاز الأمنيّ (فيما يلي: أرشيف الجيش الإسرائيليّ)، بعد خمسين سنة،[٢] أي عام ١٩٩٨. وما زال أصحاب المناصب الرسميّة، من مديرية أرشيف الجيش الإسرائيليّ، مرورًا بمدير أرشيف الدولة وحتى وزيرة العدل، يجدّدون من فترة إلى أخرى التصنيف الأمنيّ لهذه المواد، التي تشير على ما يبدو إلى حدوث المجزرة. في المقابل، نرى أنّ صورًا حياديّة، لا تمسّ بصورة وهيبة إسرائيل، متاحة لمعاينة الجمهور (التصويرة رقم ١ والتصويرة رقم ٢). في المقابلة التي أجريتها مع شراچا پيلد، الذي كان جنديًّا في منطقة القدس، ووصل إلى دير ياسين بعد المجزرة، وصف أمامي ما رآه: ويلات المجزرة. وقد حدّثني أساسًا عن صورة واحدة محفورة في ذاكرته: فلسطينيّ معلّق على شجرة.[٣] في الالتماس الذي قُدّم إلى محكمة العدل

---

١ قانون الأرشيفات، ١٩٥٥: وأنظمة الأرشيفات ٢٠١٠ في الرابط: http://www.archives.gov.il. يُنظر أيضًا إلى قانون حريّة المعلومات، ١٩٨٨ في الرابط: https://www.nevo.co.il/. جرت معاينة مواقع الإنترنت الواردة في الكتاب بين ٢٥/٨/٢٠٠٨ وحتى ١٠/١٢/٢٠٠٨.
بما أنّ عشر سنوات مرّت منذ ذلك الوقت، جرى فحص المعلومات الواردة في مواقع الإنترنت يوم ١/٣/٢٠١٨. في حال تغيّرات المعلومات الواردة في المواقع فإنّنا سنشير إلى ذلك في حاشية ملائمة. وللتسهيل، سنورد في الحاشية دائمًا الرابط الجديد للمادة.

٢ «التوثيق الوارد في أرشيف الجيش نشأ في الأنظمة العسكريّة، ولذلك فإنّه سريّ ولا يمكن معاينته وفقًا لقانون الأرشيفات قبل مرور خمسين سنة من يوم التوثيق»، أرشيف الجيش والجهاز الأمنيّ، قوانين، أنظمة وتعليمات http://www.archives.mod.gov.il/pages/MISC/z-chukim.asp?AR=1
في موقع أرشيف الجيش الجديد تظهر المعلومات تحت بند قوانين وأنظمة. يُذكر هناك أنّ فترة التقييد أعلاه يمكن أن تتغيّر «في حال قرر مُودع المادة تحديد فترة تقييد أقصر».
http://www.archives.mod.gov.il/about/Pages/hukimtkanot.aspx

٣ مقابلة مع شراچا پيلد، ٨/٥/٢٠١٧. وُثّقت المقابلة مع پيلد بالفيديو، والتوثيق محفوظ لدى المؤلّفة.

١

مصوّر غير معروف، «دير ياسين، استعداد لعمليّة»، ١٩٤٨
أرشيف الجيش الإسرائيليّ

٢

يهودا آيزنشتارك، «مساعدة لدير ياسين، احتلال مواقع»، ١٣/ ٤/ ١٩٤٨
أرشيف الجيش الإسرائيليّ

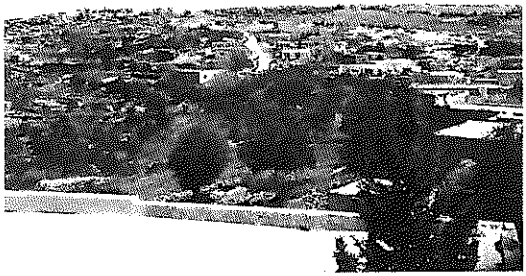

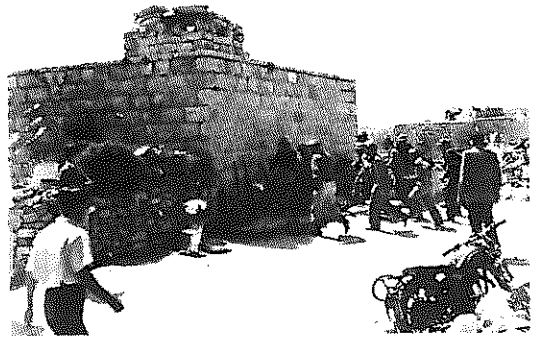

العليا الإسرائيليّة عام ٢٠١٠ لفتح موادّ دير ياسين أمام الجمهور، وهي «ثلاثة تقارير، وتوثيق معيّن ومجموعة صور»، تبنّت المحكمة موقف الدولة. «اللجنة تخشى بشكل خاصّ من الأثر البصريّ الشديد، الذي يمكن أن يؤدّي - برأيها- إلى المسّ بعلاقات الدولة الخارجيّة. هذا الأثر موجود في صور معيّنة».[٤] وبدءًا من عام ٢٠١٢، ووفقًا لقرار المحكمة العليا، فإنّ من المفترض بالموادّ المتعلّقة بدير ياسين أن تُفتح لمعاينة الجمهور، إلّا أنّها ظلت مقيّدة حتى يومنا هذا. وقد توجّهت مؤخرًا إلى أرشيف الجيش الإسرائيليّ طالبةً معاينة هذه المواد، إلّا أنّ طلبي رُفض. وقد نقلت مديرة الأرشيف الطلب إلى مدير أرشيف الدولة، وأعلمني الأخير بأنّ المسألة ستُعرض في جلسة خاصة للجنة وزاريّة تخصصيّة برئاسة الوزيرة أييلت شكيد، والتي تختصّ بالنظر في المواد الأرشيفيّة السريّة، وحتى ذلك الوقت ستظلّ المواد سريّة.[٥] غنيّ عن القول إنّ قرارهم متوقّع سلفًا.

الكثير من الصور والأرشيفات هُدمت وضاعت وأُخذت كغنائم أو نُهبت، سواء في أعقاب حرب ١٩٤٨، أو الحروب التي تلتها، وجراء إسقاطات الصراع الإسرائيليّ- الفلسطينيّ. وقد عُثر على الكثير من المعلومات، كما يُبيّن الكتاب ويُوضح بالتفاصيل، في الأرشيفات العسكريّة في إسرائيل، ولم يُفتح منها للمعاينة إلّا الجزء اليسير. ليس البحث الذي أفضى إلى كتابة هذا الكتاب إلّا غيضًا من فيض، في سياق البحوث التي يجب إجراؤها على مجمل الأرشيفات في إسرائيل، ومن ضمنها الأرشيفات المدنيّة (سيلع ٢٠١٢)، وهذه البحوث ستكشف عن مجمل المواد المتعلقة

---

٤ قضية أمام المحكمة العليا ١٠٣٤٣/٠٧، ٣/٥/٢٠١٠.

٥ رسالة إيميل من مدير أرشيف الدولة، يعقوب لزوبيك، ١٥/٢/٢٠١٦، ٢٦/٩/٢٠١٦.

بالفلسطينيّين الموجودة فيها، إلى جانب البدء بمعركة من أجل فتح المواد برمّتها، بعد بدء هذه العملية من دون نهاية بادية لذلك. وعلى مرّ السنوات، قدّمت طلبات كثيرة إلى مديرية أرشيف الجيش الإسرائيليّ للحصول على قائمة بمجمل المواد التي غنمتها إسرائيل، أو المواد التي نُهبت من مصادر فلسطينيّة، أو مواد خاضعة للرقابة تصف مراحل مهمة في التاريخ الفلسطينيّ، إلّا أنّ هذه الطلبات جوبهت برفض منهجيّ. ويكشف الكتاب عن أرشيفات معدودة وموادّ مختلفة فُتحت، أو أنّني نجحت في فتحها من خلال معركة عينيّة (يُنظر الملحق ١١). زدْ على ذلك أنّ هناك موادّ فلسطينيّة – مواد نُهبت على ما يبدو– موجودة كما أسلفنا في أرشيفات مدنيّة أخرى في إسرائيل (المصدر السابق، سيلع ٢٠٠٠). فعلى سبيل المثال، توجد في المكتبة الوطنيّة الإسرائيليّة مجموعة كبيرة من صور وتصاوير تخصّ الثورة الفلسطينيّة (التصويرة رقم ٣)، والمُصنّفة في الأرشيف وفق الصياغة الكولونياليّة: «عصابات عربيّة وقادتها في أحداث ١٩٣٦–١٩٣٨» (تصويرة رقم ٤). إنّ استخدام كلمة «عصابات»، كما سأبيّن لاحقًا، هو تعبير شائع في المجتمع الإسرائيليّ، يهدف لخلق صورة سلبية وشيطانيّة للمحاربين الفلسطينيّين، من خلال محو جوهر ما يفعلونه: الدفاع عن بيوتهم وأراضيهم وحقهم بالعيش في وطنهم. ويناقض هذا التعبير شكل تعريف تنظيمات المقاتلين اليهود في الفترة ذاتها: «خلايا سريّة». فمصطلح الخلية السريّة يُعظّم من شأن المقاتلين الذين نشطوا في ظروف سريّة وسط الأخطار على حيواتهم. وعليه فقد حظوا وما زالوا يحظون بالتقدير الكبير في المجتمع الإسرائيليّ. ونجد أيضًا أنّ كلمة «أحداث» شائعة جدًا في المجتمع الإسرائيليّ، وهي تُقلّل من شأن الثورة الفلسطينيّة التي تصفها.

تصويرة رقم ٣ و٤:

«عصابات عربية وقادتها في أحداث ١٩٣٦-١٩٣٨»

مغلّف، صور

المكتبة الوطنية، الجامعة العبرية، القدس

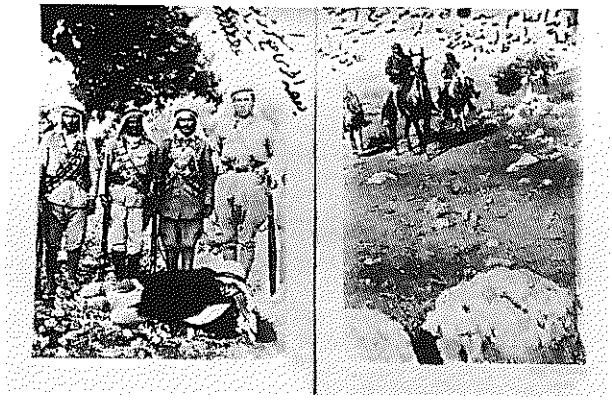

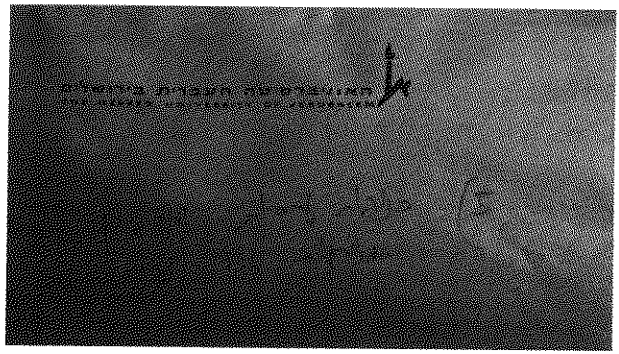

تركّزت عملية البحث والاستقصاء لإنجاز الكتاب في أرشيفات التصوير العسكريّة، ولكن جرت أيضًا وبالمقابل في أرشيف الوثائق التابع لأرشيف الجيش الإسرائيليّ وفي الأرشيف السمعيّ-بصريّ. القسم المخصّص للتصوير (صور أُخذَت من فلسطينيّين وصور تصف فلسطينيّين) جرى في ثلاثة أرشيفات مركزيّة تختصّ بتوثيق وجمع وحفظ الصور لأغراض عسكريّة: في أرشيف تاريخ حركة «الهَـجَناه» (فيما يلي: أرشيف الهَـجَناه)، وفي أرشيف «البَـلْماح» وفي أرشيف الجيش الإسرائيليّ. غالبية الصور من فترة ما قبل قيام دولة إسرائيل موجودة في أرشيف الهَـجَناه وأرشيف «البَـلْماح» (مع أنّ صورًا من هذه الفترة موجودة أيضًا في أرشيف الجيش الإسرائيليّ). غالبية الصور من فترة ما بعد قيام الدولة وحتى يومنا الحاضر موجودة في أرشيف الجيش الإسرائيليّ، باستثناء الصور من بداية فترة الحكم العسكريّ، الموجودة في أرشيف الهَـجَناه.

وعليه، يتناول الكتاب فترتيْن زمنيّتيْن مركزيّتيْن:

- الأولى: الحياة في فلسطين قبل ١٩٤٨، والتنظيمات الفلسطينيّة والحرب عام ١٩٤٨، والنكبة ونتائجها، وكلّ المواد التي نُشرت في الطبعة العبريّة من الكتاب عام ٢٠٠٩، وفُتحت في غالبيتها بعد خمسين سنة، أو بعد معركة قضائيّة لفتحها.
- الثانية: أرشيفات وغنائم حرب أُخذت من بيروت في سنوات الثمانين من القرن العشرين، وتصف المنفى والنضال بعده.[٦] وقد بدأت أتعامل مع هذه

---

٦ قال لي صبري جريس إنّ منظمات فلسطينيّة قدّمت شكاوى إلى الأمم المتحدة بعد مصادرة الجيش الإسرائيليّ لأرشيف منظمة التحرير الفلسطينيّة، بدعوى المسّ بالموروث والثقافة والتاريخ الفلسطينيّ.

الفترة عام ٢٠٠١، وتناولتها بشكل مقتضب في الطبعة العبريّة من هذا الكتاب، إلّا أنّ سنينًا طويلة من المحاولات مرّت قبل أن يُفتح قسم من هذه المواد، كما يوضح الكتاب. وبما أنّ هذه المواد لم تُفتح إلّا في السنوات الأخيرة (Sela 2017, 2017b, 2017c, forthcoming)، فقد قرّرتُ شملها في الطبعة العربيّة التي بين أيديكم، على نطاق أوسع.

يصف الجزء الأول الأشخاص الذي شاركوا مشاركة فعّالة – سياسيّة أو عسكريّة– في المقاومة الفلسطينيّة، أو المقاومة المسلّحة الفلسطينيّة بدءًا بعام ١٩٣٣ وحتى عام ١٩٤٨، وجنود الجيوش العربيّة الذين قدموا لمساعدتهم، والمدن والقرى الفلسطينيّة، والمُعاش اليوميّ في فلسطين، وغيرها. وترد أيضًا توصيفات لنتائج النكبة: اللجوء، من الجهة الأولى، والدمار والتغييرات التي طرأت على وضعيّة ومكانة البلدات الفلسطينيّة ومَن ظلوا في إسرائيل، من الجهة الأخرى.. ويُكشف في هذا الجزء عن مناظر فلسطين كما صوّرها مصوّرون فلسطينيّون ومصوّرون يهود، قاموا بجمع المواد عن الناس والأماكن والأحداث الفلسطينيّة، التي لم يكد يتبقى منها أيّ توثيق آخر. فعلى سبيل المثال، ترد في الكتاب صور نادرة من منطقة يافا، لم ترد في الرواية الصهيونيّة أو أنّها لم تحظَ إلّا بالنشر المقتضب: صورة لكفر سلمة، التي كانت إحدى القرى الكبيرة في قضاء يافا وتحوّلت بعد حرب ١٩٤٨ إلى حيّ عربيّ في نطاق مدينة تل أبيب؛ وصور لأحداث ذات طابع مدنيّ ووطنيّ في يافا (مثلا أحداث ١٩٣٣ من وجهة نظر فلسطينيّة أو أحداث جماعيّة فلسطينيّة في ملعب البصّة في يافا)؛ صور لاستسلام يافا عام ١٩٤٨، ليهود يقفون على أطلال يافا الفلسطينيّة وللاستيطان اليهوديّ في البيوت الفلسطينيّة، وغيرها. وتتناول صور أخرى لم تحظَ

بالتغطية الكافية حتى عام ٢٠٠٩، الاقتتال في منطقة باب الواد («شاعَر هَـچاي») من وجهة نظر فلسطينيّة، وخروج الفلسطينيّين إلى معركة القسطل، وهما معركتان مفصليّتان في الرواية الفلسطينيّة (لم تُرويا تقريبًا من وجهة نظر فلسطينيّة)، وتجهّز عبد القادر الحسيني للحرب والقوة الكبيرة التي رافقته، وفوزي القاوقجي في الميدان، واحتلال المجدل وكفر قاسم والطنطورة وغيرها.

يتوسّع الجزء الثاني في مناقشة واستعراض الوسائط البصريّة الأخرى، مثل السينما، ويتطرّق إلى مراحل متقدّمة زمنيًّا (سنوات الثمانين) وخارج فلسطين (بيروت). ويتناول هذا الجزء السنوات التي تبلورت فيها المقاومة الفلسطينيّة بعد حرب ١٩٦٧ وحتى اجتياح الجيش الإسرائيليّ للبنان عام ١٩٨٢. وقد تعاظمت المقاومة الفلسطينيّة جدًا في هذه السنوات، وحظيت هذه المقاومة بتوثيق بصريّ واسع، وخصوصًا بالتصوير والسينما والتصميم الجرافيكيّ. بموازاة ذلك، أُنشئت مؤسّسات لتوثيق وحفظ التاريخ الفلسطينيّ، مثل المكتبات ومعاهد الأبحاث والمؤسّسات البصريّة، وقامت هذه المؤسّسات بتكريس وعرض النضال عبر وسائط نصّيّة وبصريّة إضافيّة، مثل الفن التشكيليّ والموسيقى. وتميّزت هذه السنوات، كذلك، بالازدهار الثقافيّ البارز في الإبداعات الفلسطينيّة، الذي حلّ بعد سنوات من الصمت البصريّ. وبدلًا من صدمة النكبة وجهد البقاء الماديّ الملموس (خليفي ٢٠٠١، ١٧٩-١٨٣) حلّت المقاومة الفعليّة والبصريّة التي أثّرت بالغ الأثر على نشاط المبدعين والمؤسّسات الذين استعانوا بالتصاوير البصريّة. ولكنّ هذا المدّ الإبداعيّ الكبير والجمع الأرشيفيّ البصريّ ونشاط المكتبات ومعاهد الأبحاث التي تطوّرت كلّها في سنوات الثمانين توقّفت عام ١٩٨٢. وتشير الأبحاث إلى أنّ

أجزاءً كبيرة من هذه النشاطات الطلائعيّة أُخذت كغنائم حرب، وهي تقبع اليوم في الأرشيفات الإسرائيليّة (Sela 2017, 2017b, 2017c, forthcoming).

يعود مصدر العنوان، لمُعاينة الجمهور، إلى المعركة القضائيّة المتواصلة التي خضتُها مقابل جهات مختلفة في أرشيف الجيش والجهاز الأمنيّ بما يخصّ مطالبي بمعاينة وفتح وعرض محتويات الأرشيفات والصور والمجموعات والموادّ الفلسطينيّة المختلفة، أو ذات الأهميّة للفلسطينيّين، والموجودة في الأرشيفات العسكريّة أو الشرطيّة في إسرائيل. في إحدى الرسائل التي تلقّيتها من مساعد المستشار القانونيّ في الجهاز الأمنيّ، والتي تتطرّق إلى طلبي بمعاينة أرشيف التصوير الذي غنمته إسرائيل من بيروت عام ١٩٨٢، وسُمّي كسائر المواد التي أُخذت من بيروت، بالتسمية المخطوءة: أرشيف منظمة التحرير الفلسطينيّة،[٧] جاء أنّ هذه المواد «مقيّدة» وفق القانون الإسرائيليّ، ولذلك فهي «غير مفتوحة أمام معاينة الجمهور في هذه المرحلة» (الملحق رقم ١).[٨] وقد حصلت على ردّ مماثل بما يخصّ أرشيف «بيت الشّرق». ففي يوم ١٠/٨/٢٠٠١، أغلقت الحكومة الإسرائيليّة عدّة مؤسّسات تابعة للسلطة الفلسطينيّة في منطقة القدس، ومن بينها «بيت الشرق». وقد غنمت القوات الإسرائيليّة عددًا كبيرًا من الوثائق المرتبطة بفترات مختلفة: شرائط فيديو، صور، خرائط، مواد محوسبة ومواد أرشيفيّة جمّة. وكانت الغاية من هذه المصادرة، وفقما قالت السلطات الإسرائيليّة، «الإشارة إلى صلة مباشرة قائمة بين بيت

---

٧ لا تهتمّ الأرشيفات في إسرائيل بفحص الأرشيفات الفلسطينيّة التي تغنمها، أو التأكد من مصادرها التي أُخذت منها، وهو عمل أرشيفيّ أساسيّ. هذا بُعد واحد من مجمل أبعاد عديدة تخصّ الإدارة الكولونياليّة للمواد الفلسطينيّة في الأرشيفات العسكريّة التي يتطرّق إليها الكتاب. بخصوص المميزات المختلفة للإدارة الكولونياليّة الإسرائيليّة القمعيّة يُنظر أيضًا: Sela 2017, 2017b.

٨ ٢٦/١١/٢٠٠٨.

الشرق وبين السلطة الفلسطينيّة، خلافًا للاتفاقات الموقعة مع السلطة، والتي تقضي بعدم قيام الأخيرة بأيّ نشاطات في منطقة القدس».[٩] وقد أُغلق المبنى بناءً على أمر صادر عن وزير الأمن الداخليّ (التصويرة رقم ٥). وفي رسالة تلقيتها من المحامية حموطال سباج، ضابطة وحدة شكاوى الجمهور في الشرطة الإسرائيليّة، ورد من مكتب المفتش العام بما يخص أرشيف بيت الشرق الذي تحتجزه الشرطة الإسرائيليّة: «عمومًا، ليس للجمهور حقّ في معاينة هذه الوثائق».[١٠] كلّي أمل أن تُعاد وثائق بيت الشرق إلى أصحابها بسرعة، وهي تقبع اليوم في «حاويات في بيت شيمش»[١١] ومُعرّضة لتأثيرات الطقس المتطرّفة، وربما لظروف تخزين غير لائقة، كما يمكن أن يُستشفّ من كلمة «حاويات»، تمامًا كما يحدث مع سائر الممتلكات الثقافيّة الفلسطينيّة التي تحتجزها إسرائيل (الملحق رقم ١١). لذا، يصف الكتاب الرحلة التي خرجتُ إليها، والتي أضحت - بقدر كبير - رحلة شخصيّة.

---

٩ من بيان للصحافة صدر عن مكتب رئيس الحكومة يوم ٢٧/ ٢/ ٢٠٠٢: http://archive.is/3XvE2 شاهدت أرشيف بيت الشرق قبل نحو سنة ونصف السنة من مصادرته، في إطار البحث الذي أجريته على كتاب التصوير في فلسطين (سيلع ٢٠٠٠). كانت فدوى شاهر، مديرة أرشيف التصوير في بيت الشرق وقتها، تعمل على جمع الصور التاريخيّة- الفلسطينيّة (يُنظر أيضًا إلى Nassar 2001, 4-5). توجّهت إلى وزارة الأمن الداخليّ بطلب معاينة الأرشيف المحتجز لدى الشرطة الإسرائيليّة، لواء القدس، إلّا أنّني تلقيت ردًا سلبيًّا في نهاية المطاف (لمعاينة جزء كبير من المراسلات المتشعبة التي أجريتها في هذه المسألة، يُنظر إلى الملحق رقم ١). يهمّني في هذا السياق أن أقول إنّ الكتاب لا يتطرّق إلى الأرشيفات الشرطيّة، مع أنّه من الواضح أنّ المعلومات البصريّة الموجودة فيها حول الفلسطينيّين كبيرة، وأنّ طرق جمع هذه المعلومات والاستراتيجيّات التي تُتبع مشابهة لتلك الخاصة بالأرشيف العسكريّ. للاستزادة حول بيت الشرق يُنظر أيضًا أوشروف ٢٠١٠؛ Masalha 2012, 145-147; Nassar 2001.

١٠ ١٢/ ١٢/ ٢٠٠٨، الملحق رقم ١.

١١ المصدر السابق.

٥

عاموس بن چرشوم، «جنديّ إسرائيليّ يحرس مبنى بيت الشرق (أورينت هاوس) بعدما أغلقته الشرطة الإسرائيلية وتمّت مصادرة أرشيفه»، ١٢/ ٨/ ٢٠٠١

مكتب الصحافة الحكوميّ، مجموعة الصور الوطنية لإسرائيل

وقد امتدّ مسارها بين البحث عن موادّ في الأرشيفات المقيّدة والرقابيّة، وبين رحلة الوعي والرحلة القانونيّة. وقد اضطررت مُكرَهة للخروج إلى الرحلة القانونيّة، وهي تمتدّ على إضبارة ثخينة من الأوراق لم أنشر منها إلّا القليل.

يتطرّق كتاب لمعاينة الجمهور، كذلك، إلى تطوّر التصوير العسكريّ اليهوديّ والإسرائيليّ، بروافده العديدة، وخصوصًا حتى سنوات الخمسين من القرن العشرين، ويناقش كيف قامت منظومات القوى العسكريّة بإخضاع التصوير لمصالحها وغاياتها. يعود الفضل الكبير في هذا التطوّر إلى تقدّم وتطوّر النشاط الاستخباراتيّ (الملحق رقم ٧) وجهاز الدعاية الإسرائيليّ. ويستعرض هذا الجزء الجهات التي نشطت في خدمة التصوير العسكريّ المأسَس: مصوّرو الخدمات الإخباريّة (ش. ي.)، مصوّرو القسم التقنيّ (الجوّالة والتصوير الجويّ)، خدمات الخرائط والصور وجريدة «بَمَحْنيهْ». ويجمع هذا الجزء، لأوّل مرّة، معلومات تتعلّق بنشاط هذه الجهات ومبناها وأشكال أدائها، وأهدافها والأشخاص الذين عملوا في خدمتها، والمعايير والقيم التي سيّرتها. وصل التصوير العسكريّ ذروته، وحظي بتنظيم مؤسساتي في سنوات الأربعين من القرن العشرين، رغم أنّ النشاطات الاستخباراتيّة التي استعانت بالتصوير كانت قائمة منذ سنوات العشرين والثلاثين، كما سأبيّن. ورغم أنّ البحث الذي أجري لغاية كتابة التصوير في فلسطين، والذي جرى بين الأعوام ١٩٩٦–٢٠٠٠، شمل كذلك تطرّقًا إلى الأرشيفات العسكريّة (في الفصل الذي يتناول التصوير الفلسطينيّ)، إلاّ أنّ الكثير من المواد كانت ما زالت وقتها مقيّدة ومحدودة أمام المعاينة. من وقتها فُتح عدد من الملفات المختلفة، ومكّن من توسيع نطاق البحث. فعلى سبيل المثال، ملفات القرى التي «جرى فحصها

وفتحها على يد طاقم بحثيّ» عام ٢٠٠١؛ وفي عام ٢٠٠٢ رُفع تقييد المعاينة عن صور المصوّر علي زعرور، وعن صور إضافيّة لخليل الرصاص[١٢] وعن مواد من مكتب رشيد الحاج إبراهيم، رئيس اللجنة الوطنيّة، حيفا.[١٣] ولم تبدأ عملية المسح الضوئيّ للصور في أرشيف خدمات الخرائط والصور إلّا عام ٢٠٠٧، التي كانت عاملًا مهماً في التصوير العسكريّ تلك الفترة. وقد جرى فتح الأرشيفات والمواد البصريّة التي غُنمت من بيروت عام ١٩٨٢ للمعاينة في موعديْن: في ٢٠١١ وفي ٢٠١٧ بعد أكثر من عشر سنوات على معركتي بغية فتحها (Sela 2017, 2017b). أنا أعتقد أنّ الكثير من الموادّ والأرشيفات الفلسطينيّة ما تزال مغلقة في الأرشيفات العسكريّة، وأنّ المعركة مقابل أرشيف الجيش الإسرائيليّ ما تزال طويلة.

كنتُ أنوي في البداية الحفاظ على التوصيف الأصليّ الذي وضعته الأرشيفات للصور. فخطاب هذه التوصيفات المكتوبة تشير إلى المعتقدات والمدارك الكامنة في أسس هذه الأرشيفات، وإلى إستراتيجيّاتها ومضامينها ورسائلها، التي تسعى لتوصيلها بواسطة هذه الصّور (يُنظر مثلًا إلى التصويرتيْن رقم ٤ و٥). لكن، وبما

---

١٢ سبق أن نُشرت صور رصاص من أرشيف الهَـجّناه لدى سيلع (٢٠٠٠).

١٣ رشيد الحاج إبراهيم (١٩٥٥-١٨٨٧) كان شخصيّة جماهيريّة مهمةً في الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة، والنشاط الاقتصاديّ. من بين مهامه السياسيّة: من مؤسّسي حزب الاستقلال، عضو المجلس البلدي في حيفا، رئيس اللجنة الوطنيّة في حيفا، ناشط في صندوق الأمة، وهي مؤسسة نشطت من أجل منع بيع الأراضي لليهود، رئيس اللجنة الإسلاميّة في حيفا، رئيس اللجنة الوطنيّة وغيرها. ومن بين مناصبه الاقتصاديّة في الحقل العام: مدير الأوقاف الإسلاميّة في حيفا، مدير فرع البنك العربيّ في حيفا، عضو المجلس الإداريّ في بنك الأمّة العربيّة، وغيرها. للمزيد عن رشيد الحاج إبراهيم يُنظر إلى غورن ٢٠٠٦، ٤٦٠. ترأس رشيد الحاج إبراهيم اللجنة الوطنيّة لفترة قصيرة في نهايات ١٩٤٧ (المصدر السابق، ٤٨-٥١).

أنّ هذه التوصيفات المكتوبة للصور شملت في حالات عديدة أخطاء وقائعيّة، فقد اضطررت لتغيير التوصيفات الأصليّة واستبدلت الخطاب الأرشيفيّ الذي تنكّر لوجود الغير، وتأمّلته من وجهة نظر استعلائيّة ووصاياتيّة إلى جانب تصنيفه في حالات كثيرة، بأنّه وضيع وعنيف. يهمّني القول إنّه وخلافًا للموقف السلبيّ الذي تسعى توصيفات الأرشيفات لخلقه، فإنّ صور الفلسطينيّين في الأرشيفات العسكريّة اُلتقطت في أحيان متقاربة بعدسة مصوّرين فلسطينيّين، كانوا يسعون لخلق التماثل والتضامن مع موضوعات التصوير. وفي الحالات التي أبقيت فيها توصيفًا أصليًّا من الأرشيف، فإنّه يظهر بين مزدوجين.

تتطرّق فصول في الكتاب إلى الصور التي غُنمت من الفلسطينيّين أو صور نُهبت وسُلبت. وفي حالات عدّة، نحن لا نعرف كلّ ملابسات وحيثيات الحصول على هذه الصور. وفي بعض الأحيان ظهرت معلومات متناقضة أثناء البحث تتعلّق بهذه الملابسات، ولذلك قرّرت مكاشفة القراء ومشاركتهم بالإشكاليّات والمشاكل الحقائقيّة، في حال وجودها. أنا أعتقد أنّ تمويه الحقائق هو جزء من منظومة التورية التي تبنّتها الأرشيفات الإسرائيليّة، والتي تنعكس في خطابها أيضًا. وفي حالات كثيرة تتبنّى الأرشيفات لغةً عموميّة من أجل وصف أصول الصور، من دون وضوح الحقائق الدقيقة تمامًا. فعلى سبيل المثال، صُنّف العديد من الصور ضمن فئة «ملفات عرب أرض إسرائيل قبل ١٩٤٨» أو «مصادر عربيّة»، فيما يبدو أنّ الحديث يجري في بعض الحالات على الأقلّ، عن نهب أو سلب.

وهكذا، ترسم أبحاثي على مرّ السنين وفيلمي نهب وإخفاء، ملامح الشكل الذي قامت به إسرائيل بإخفاء موادّ يمكنها دحض الرواية الصهيونيّة/ الإسرائيليّة الرسميّة، والمسار

الذي على الباحث أن يمرّ به من أجل فتح هذه المواد للمعاينة (حتى لو لم تكن نجاحاته كثيرة). ومن هنا يتّضح أنّ مهمّة الباحث ما بعد الكولونياليّ تكمن في تخليص المعلومات التي خضعت لعملية خصي كولونياليّ، وخوض المعارك من أجل فتح المواد المخفيّة من خلال إعادتها إلى التاريخ الأصلانيّ: بشكل ملموس، وفي الوعي والبحث. وعليه أيضًا أن يحفر في داخل الطبقات المختلفة الموجودة في الأرشيف الكولونياليّ – الظاهرة والمخفيّة (أو المُخاتِلة)، من أجل إعادة فهم السياق التاريخيّ والثقافيّ للمواد الأصليّة، والكشف عن الشخصيّات المفتاحيّة التي سعت من أجل إنتاج الموادّ الأصليّة. وتقع على الباحث(ة) مسؤوليّة إطلاق سراح الأرشيف الكولونياليّ من أخاديده، عبر الإشارة إلى سماته القمعيّة وعلاقات القوى الكامنة فيه. وفي المقابل، عليه المطالبة بإعادة المواد إلى أصحابها الأصليّين.

إلى جانب التطوّر البحثيّ في هذه المسائل، برزت في السنوات الأخيرة معلومات إضافيّة بخصوص مسألة النهب وأخذ الغنائم في مصادر إضافيّة. مثالُ ذلك ما تقوله مؤسّسات لحقوق الإنسان عن أنّ الكثير من الوثائق – من بينها وثائق قانونيّة وتقارير صادرة عن مؤسّسات قانونيّة أو مؤسّسات حقوق إنسان فلسطينيّة – قد أُخذت كغنائم، إلى جانب نهب أغراض وأمور أخرى من بيوت خاصّة أثناء حملة «السور الواقي» عام ٢٠٠٢ في الضفة الغربيّة. وتقول هذه المؤسّسات إنّ هذه الممارسات روتينيّة ومتواصلة، وإنّ قسمًا من المواد يجري إتلافه.[١٤] بالإضافة إلى هذا، جرى

---

١٤ يُنظر إلى تقرير جمعية حقوق المواطن: https://www.acri.org.il/he/5677 . ويُنظر أيضًا إلى التقرير الوارد لدى «يش دين» لعام ٢٠١٥:
https://s3-eu-west-1.amazonaws.com/files.yesh-din.org/%D7%93%D7%A3+%D7%A0%D7%AA%D7%95%D7%A0%D7%99%D7%9D+%D7%9E%D7%A6%D7%97+%D7%93%D7%A6%D7%9E%D7%91%D7%A8+2016/YeshDin+-+Data+1.17+-+Hebrew.pdf

الكشف مؤخّرًا عن أعمال النهب التي وقعت بعد احتلال ١٩٦٧. ويورد إيتاي آشر شهادات عن أعمال نهب في قلقيلية. وأنا أفترض أنّ هذه الأعمال جرت أيضًا في بلدات فلسطينيّة بعد الاحتلال الإسرائيليّ على مرّ السنين، ولم يُكشف إلّا عن القليل منها، في حين تضمّنت الأغراض المنهوبة كنوزًا ثقافيّة. «'أخذ الناس كلّ ما طالته أيديهم، وأفرغوا البيوت واحدًا بعد الآخر'، يقول لنا «أ»، أحد السكّان الذي كان وقتها في الخامسة عشرة من عمره. 'الأثاث، السجّاد، التلفزيونات، البهائم، الدجاج، البطّ، وحتى الأغطية والشراشف القديمة التي لم تكن تسوى شيئًا، المهم أن يأخذوا ما استطاعوا... وكان أكثر الأغراض مطلوبًا العربات التي كان الفلسطينيّون يوزّعون فيها أرغفة الخبز، لكنّه كان بالإمكان تحميل الكثير من الأغراض عليها. سكان الكيبوتسات المجاورة كانوا أكثر مَن نهب، لأنّهم يملكون درّاجات «الدَّبّاب»... وسرت شائعة بأنّ العرب يخبئون ذهبهم في داخل الجدران. وحضر أشخاص مع مطارق ومشارط وبدؤوا بالحفر. الجميع بحث عن الذهب...' 'سافرنا بسيارات الإسعاف إلى المستشفى عدّة مرّات وأخرجنا كلّ ما يمكن إخراجه. طلبوا منّا أن نأخذ كلّ ما نجده هناك. الكراسي والطاولات والهوّايات، وأدخلنا كلّ شيء إلى سيّارات الإسعاف وجلبناها إلى مركز «نجمة داود الحمراء» في كفار سابا» (آشر ٢٠١٥). وعليه، فإنّ المعلومات القليلة الواردة في الكتاب عن فترات قصيرة نسبيًّا وموادّ محدودة في حجمها (القصد ما فُتح للمعاينة)، تمثّل الظاهرة وتشير إلى وجودها. نحن بحاجة إلى مرور وقت طويل قبل جمع الشهادات الإضافيّة، أو فتح موادّ فلسطينيّة أخرى أُخذت بالقوّة على مرّ مئة عام من مصادر فلسطينيّة، وهي مغلقة في الأرشيفات الإسرائيليّة، على غرار المعلومات الاستخباراتيّة التي جُمعت

عن الفلسطينيّين بعد النكبة وإقامة دولة إسرائيل وحتى اليوم، والتي تُمكّننا من الاستدلال على التاريخ الكولونياليّ من أبعاد إضافيّة، والتي ما تزال في غالبيتها مغلقة داخل الأرشيفات الإسرائيليّة. يجري تصنيف هذه المواد وتفسيرها وفقًا للرواية الصهيونيّة وليس وفقًا لتلك الفلسطينيّة، ولذلك فإنّها «تُوارَى» في الكثير من الحالات داخل الأرشيفات. لذلك، وبكلّ المفارقة، ثمة حاجة لباحثين مُطّلعين على المنظومة الصهيونيّة من أجل فتح المواد الفلسطينيّة.

وقد طرأت في السنوات الأخيرة عدّة تغييرات إيجابيّة إضافيّة. ففي عام ٢٠١٣، وفي أعقاب نقاش بادرت إليه في جمعية «زوخروت» حول كيفيّة إخفاء إسرائيل للمواد الفلسطينيّة أو تلك المهمة للفلسطينيّين من الحيّز، جرى تأسيس «عَكَـڤوت (آثار): معهد دراسة الصراع الإسرائيليّ- الفلسطينيّ». صحيح أنّ المعهد لا يتطرّق إلى الأرشيفات الفلسطينيّة التي غُنمت أو نُهبت، بل يتمحور حول الموادّ الإسرائيليّة المتعلّقة بالصراع الإسرائيليّ- الفلسطينيّ، إلّا أنّ عمله مهمّ ومبارك وهو يكشف عن نشاطات الأرشيفات الإسرائيليّة من أجل المحو والطمس. تطوّر مهم آخر تمثّل في النقد الذي يطرحه مدير أرشيف الدولة هذه الأيام، كما أُبيّن في الكتاب. فعشية انتهاء فترة ولايته بدأ مدير أرشيف الدولة بانتقاد إسرائيل على الطريقة التي تخفي فيها المعلومات الأرشيفيّة، بما لا يلائم دولة ديمقراطيّة، وبأنّ الرقابة تتدخّل تدخلًا زائدًا في موادّ الأرشيف، بزعم الاعتبارات الأمنيّة (أديرت ٢٠١٨). النهج الذي يشير إليه مدير أرشيف الدولة يشهد في السنوات الأخيرة اتساعاً مع ازدياد قوّة الشبكات الاجتماعيّة، التي تُنتج مخزون معلومات بديلة تلتفّ على تلك الرسميّة، وتوفّر المعلومات الفوريّة. فعلى سبيل المثال، الشريط الذي رفعه جنديّ إسرائيليّ

على الشبكات، مطلع آذار ٢٠١٨، ويوثّق قنّاصًا إسرائيليًّا يطلق النار على فلسطينيّ أثناء مسيرة العودة عند حدود غزة، ويُعرب عن فرحه بهذا،[١٥] إذ أنّه يدلّ بالأساس على التدهور الأخلاقيّ في المجتمع الإسرائيليّ، ووصوله إلى الحضيض والتّعامي عمّا يحدث. مع ذلك، فهو يعكس أيضًا التغيير الذي يمرّ على منظومات إنتاج المعرفة ونشرها، والصعوبة التي تواجهها المنظومات الرسميّة- الكولونياليّة - العسكريّة والأخرى- في السيطرة عليها. لقد تغيّرت قواعد اللعبة.

شكر وامتنان

لم أتوقع، مع بدء العمل على البحث الخاصّ بالكتاب، الصعوبات الجمّة التي رافقت ذلك. فأولًا، كانت الاتصالات والعمل مقابل إدارة أرشيف الجيش الإسرائيليّ والجهاز القضائيّ الذي يدعمها والمسؤول عن مجمل الأرشيفات العسكريّة، مصحوبة بالمعوّقات والمطبّات والتقييدات والإخفاء ومحاولات منع البحث والاستقصاء. ستجدون طيّ صفحات هذا الكتاب تفاصيل العمليّة الطويلة والملتوية التي مررت بها في علاقتي مقابل الأرشيفات، والمحاولات الكثيرة لعرقلة عملي البحثيّ، خصوصًا لأنني نقديّة على المسالك الكولونياليّة الإسرائيليّة ولأنّ غايتي كانت طرح رواية بديلة للرواية الرسميّة الإسرائيليّة أو رواية تنتقد القصّة الرسميّة. أوجّه شكري إلى المحامي ميخائيل سْفارد والمحامي شلومي زخاريا، اللذيْن وفرت لي مساعدتهما القضائيّة عونًا كبيرًا في علاقتي مقابل أرشيف الجيش الإسرائيليّ وفي نشر الكتاب بالعبريّة. وأشكر المحامي سفارد أيضًا لقراءته المخطوطة وتقديمه الملاحظات عليها.

---

١٥ https://twitter.com/twitter/statuses/983375901571387392

وقد واجهت صعوبة أخرى، هي صعوبة أخلاقيّة وقيميّة. فقد اضطررتُ أكثر من مرّة لمواجهة الادّعاء الذي أسمعه من عدّة مجموعات، بأنّني باحثة محظيّة. هذا الادّعاء صحيح كون الفلسطينيّين الذين لا يقيمون في إسرائيل ممنوعين في الغالب من الدخول إلى الأرشيفات العسكريّة. زدْ على ذلك أنّ الفلسطينيّين من سكّان دولة إسرائيل يواجهون صعوبات في الدخول إلى الأرشيفات العسكريّة، وأبحاثي تُجرى مع الوعي التامّ لهذه المسألة، مع السعيّ إلى تغييرها. مع ذلك، عليّ القول إنّ أحد التحديات الأساسيّة الأخرى التي تواجهني كباحثة إسرائيليّة يكمن في الإشارة إلى الأنماط الكولونياليّة الهدّامة الموجودة في صلب دولة إسرائيل والمجتمع الإسرائيليّ، وهيكَلَة نموذج ما بعد كولونياليّ يصدع النموذج الكولونياليّ ويهزّه. أنا أسعى لوضع مرآة في وجه المجتمع الإسرائيليّ، مرآة كان وما زال من الصعب عليّ التعامل معها، خصوصًا وأنّها تكشف عن مسائل مُقضّة تخصّ المجتمع الإسرائيليّ. أنا أعتقد أنّ هناك حاجة لتوسيع نطاق الأبحاث المتعلقة بالقمع الذي يميّز عمل المنظومات الإسرائيليّة، وكلّما اتسع نطاق المعرفة ومدى انتشارها فسيكون من الأسهل تفكيكها مستقبلًا.

لم يكن هذا الكتاب ليرى النّور من دون مساعدة قدّمها لي مهنيّون وزملاء. شكري إلى د. موطي جولاني لمرافقته الكتاب من الجانب العلميّ، بكلّ أبعاده وعلى ملاحظاته المضيئة والمهمة. شكري للدكتور مصطفى عبّاسي والدكتور مردخاي نؤور على مساعدتهما لي في العثور على معلومات تتعلّق بالصور وبتصحيح المعلومات الواردة في النصوص التوصيفيّة الأصليّة. وقد خصّص د. نؤور لهذه المسألة وقتًا طويلًا وتناقش معي في مسائل مختلفة وردت في البحث، وعلى هذا أشكره. شكري أيضًا للدكتور يغآل شيفي على مساعدته في فكّ رموز الصور من الحرب العالميّة

الأولى، وشكري للدكتور مهدي عبد الهادي على التعرّف بالأشخاص الموجودين في الصور المختلفة. وشكري للسيد مرزوق حلبي على مساعدته في النقل الحرفيّ للكلمات العربيّة إلى صيغتها العبريّة. وقد وُجدت في الأرشيفات المختلفة نُسخ حرفية منقولة بالعبريّة لأسماء عربيّة لأشخاص غير معروفين، من دون ذكر المصدر العربيّ، ولذلك لا يمكن التأكيد على صحّة كتابتها كما يجب، رغم الجهد الكبير الذي أُستثمر في محاولة التحقّق من أصالة هذه المعلومات. شكرًا لشيمري سلومون، نائب مدير أرشيف الهَـجَناه، الذي بحث موضوع «الخدمات الإخباريّة» العربيّة التابع للهَـجَناه ومشروع مسح البلدات العربيّة في أرض إسرائيل (سلومون ٢٠٠١)، وتوثيق الهَـغناه للمنطقة العربيّة قبل مشروع ملفات القرى (سلومون ٢٠٠٥)، وعلى تعاونه ومساعدته الكبيرة في هذا البحث. لقد مكّنني عمل سلومون الطلائعيّ من توسيع معرفتي في مجال التصوير الذي لم يُبحث حتى وقتها، وفي مسألة مسح البلدات الفلسطينيّة وملفات القرى.

جرت محاولة صادقة للامتناع عن عرض صور يمكنها أن تلحق الأذى بشخص ما أو بمشاعره؛ ومع ذلك لو حصل أيّ مسّ بشخص معيّن أو بمشاعره، فإنّ ذلك لم يكن عن سوء نيّة.

شكري الخاصّ للمبدعين وعائلاتهم الذين سمحوا بنشر أعمالهم في الكتاب. وشكري الخاصّ لعائلة رصاص، وعائلة شمّوط، ولتمام الأكحل وخديجة حباشنة وقيس الزبيديّ. وقد بذلت جهدًا خاصًّا أثناء البحث وأثناء عمليّة الكتابة للعثور على المبدعين وأصحاب حقوق النشر للصور والتصاوير المنشورة في الكتاب. ووفقًا لما وردني من الأرشيفات المختلفة، فإنّ هناك صورًا التقطها «مصوّر غير معروف» أو

أصحاب استوديوهات للتصوير رحلوا أو أنّه لم يكن بالإمكان الوصول إليهم. وفي حال اتضحت هوياتهم لاحقًا، فإنّنا سنهتمّ بنشر أسمائهم ومنحهم الحقوق الاعتباريّة التي يستحقونها في الطبعة الثانية، كما هو مُتّبع.

بودّي أن أشكر المصوّر تساحي أوستروفسكي على ملاحظاته في مسألة التصوير وفي مواضيع أخرى، وعلى صداقته التي ترافقني على مرّ السنوات. شكرًا لعوديد يدعيا، مؤسّس ومدير مدرسة «مِنشار» للفنون، الذي سمح بإجراء المعرض بموازاة نشر الكتاب عام ٢٠٠٩، في الوقت الذي رفضت فيه كلّ المتاحف والصالات الفنيّة الأخرى عرض المعرض (سيلع ٢٠١٦). لقد حظيت باعتراف من مديرة متحف واحدة فقط بأنّها تخشى عرض الموادّ لئلا تدفع هي أو المؤسّسة ثمنًا شخصيًّا، أو خشية تقييد مصادر التمويل للمتحف. وقد قللت الصحافة هي الأخرى من التطرّق إليها.[١٦] فجريدة «هآرتس»، مثلًا، والتي كانت المفروض أن تنشر تقريرًا موسّعًا عن المعرض، تراجعت في اللحظة الأخيرة عن نشر التقرير، ومن الأرجح أنّ ذلك جرى بأمر من الرقابة (سيلع ٢٠١٦).

وأوجّه شكري الخاصّ لنداف شليف على ترجمة مواضيع الكتاب إلى نصّ بصريّ باللغة العبريّة. وشكري لعوزي الذي يرافقني عقله المُتّقد منذ سنوات طويلة، متمتعة بصحبته وحبّه.

وأقدّم شكري إلى د. هنيدة غانم، الباحثة الرفيعة في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا ومديرة «مدار»- المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيليّة في رام الله، على ترجمة

---

١٦ تظهر قائمة المنشورات الكاملة في الرابط: http://www.ronasela.com/he/details.asp?listid=46.

الكتاب إلى العربيّة وعلى المساعدة الكبيرة التي قدّمتها عبر تقريب الكتاب من القارئ العربيّ. من دون توجّهها ودعمها وتشجيعها وإلهامها، لما كان هذا الكتاب سيصدر بالعربيّة. وأتقدّم بشكري إلى مركز «مدار» على ترجمة الكتاب إلى العربيّة، وعلى المساعدة الكبيرة التي وفّروها لي وعلى عملهم المستمرّ والمهم.

ونهايةً، أقدّم شكري للأديب المُعتَبر والمهم علاء حليحل، على ترجمة الكتاب إلى العربيّة. وإسهامه في الكتاب لا يُثمَّن.

رونة سيلع، ١٤ نيسان، ٢٠١٨